مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٤٥٣**

الجمعة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة ديكارلو	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تولكاتش
	أوغندا	السيدة كافيرو
	البرازيل	السيد فيغويروا
	البوسنة والهرسك	السيدة كوليانين
	تركيا	السيدة دنغ
	الصين	السيدة تنغ شين
	غابون	السيد مونغارا موسوتسي
	فرنسا	السيد غوني
	لبنان	السيدة زيادة
	المكسيك	السيدة مونتيمايور دي تريسا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ستيفنس
	النمسا	السيد هيسيل
	نيجيريا	السيد إدوكبا
	اليابان	السيد تيروتشي

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)

(S/2010/604)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكّر المتكلمين كافة بضرورة أن يقصروا بياناتهم على ما لا يتجاوز أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بأعماله على وجه السرعة. والآن أعطي الكلمة للسيد بيتر شويغر، نائب رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد شويغر (تكلم بالإنكليزية): إن البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أرمينيا وأذربيجان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، أعلنت عن تأييدها لهذا البيان.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على حضوره جلسة يوم أمس عند افتتاح المناقشة. ونعرب عن امتناننا أيضا للعرض الذي قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة فالستروم، كما نعرب عن شكرنا لوكيل الأمين العام لو روا، والمستشار العسكري الفريق غاي، على الجهود العظيمة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لمحاربة العنف الجنسي في الصراع المسلح وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع.

توارد الأدلة على استمرار العنف الجنسي يوميا في الصراع المسلح وفي البلدان الضعيفة يؤكد الحاجة إلى تكثيف جهودنا لمنع ومحاربة ذلك العنف. ورغم أن الاهتمام منصب على جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التقارير الباعثة على القلق ترد من بلدان أخرى، بما فيها بلدان ليست مدرجة في جدول الأعمال الحالي للمجلس. ويظل الإفلات من العقاب سائدا بالنسبة إلى معظم أعمال العنف الجنسي المرتكبة في الصراعات المسلحة. وبالتالي يرحب الاتحاد الأوروبي بشدة بالتقرير الحالي للأمين العام (S/2010/604) عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

ويدعو الاتحاد الأوروبي مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مضاعفة جهودها، لا سيما في مجال محاربة الإفلات من العقاب. وكثيرا ما يُمنح العفو، باسم السلام، للمحاربين الذين استخدموا التعذيب الجنسي أو العنف الجنسي كوسيلة في الحرب. ولكن السلام المستدام لن يعم بدون مقاضاة المرتكبين وإقامة العدل للضحايا. وإن التدابير المحددة الهدف والمصممة بصورة ملائمة ينبغي فرضها على جميع الأطراف في الصراع التي تكون مسؤولة عن الحوادث الجسيمة للعنف الجنسي. ولا بد من محاسبة مرتكبي العنف الجنسي على أفعالهم. وإن البيانات المجمعة وأعمال المتابعة بشأن مقاضاة مرتكبي أعمال العنف الجنسي تتطلب التعزيز بصورة ملحة.

أثناء المناقشة العامة التي أجراها مجلس الأمن بشأن الموضوع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، كرر الاتحاد الأوروبي نداءه الحازم من أجل تعزيز الرصد العالمي للحالات التي تنطوي على العنف الجنسي في الصراع المسلح. وإن توصيات الأمين العام في التقرير الحالي تقدم مقترحات ملموسة في ذلك الصدد، ويثني الاتحاد الأوروبي بصورة تامة على تلك التوصيات. وإن الدعوة إلى استحداث ترتيبات للرصد والإبلاغ جديرة بالتنويه بصورة خاصة. فترتيبات الرصد المشددة ستمكّن المجلس من تعقب استخدام العنف الجنسي المنهجي في حالات الصراع وردعها ومكافحتها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بحرارة باعتماد مجلس الأمن يوم أمس القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. وإننا نحث المجلس على البناء على التزامه القوي بتلك المسألة وعلى أن يكفل التنفيذ التام لذلك القرار وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يعتمد نهج عدم التسامح المطلق بأن يعتبر مسائل العنف الجنسي عنصرا ذا أولوية في القرارات التي يصدر بموجبها ولايات للجان الجزاءات التابعة له، كما أن الولايات يجب أن تنص بصراحة على العنف الجنسي كمعيار لاتخاذ التدابير المحددة الهدف تجاه القادة السياسيين والعسكريين.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعيد تأكيد التزامه بإدماج بعد المساواة بين الجنسين وحماية المدنيين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في ولايات عمليات حفظ السلام. وإن الروابط بين العنف ضد النساء وقدرة النساء على المشاركة في منع الصراعات وإدارتها، وكذلك في بناء السلام والتنمية، يجب فهمها بصورة أفضل. وإن الجماعات السكانية المحلية تحتاج إلى مراكز اتصال للإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي. كما أن أعمال الاستغلال الجنسي أو الإساءة الجنسية من قبل قوات الأمم المتحدة أو موظفي الأمم المتحدة مرفوضة رفضا باتا.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة في جهودها لمحاربة العنف ضد المرأة، بما في ذلك عمل الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون العنف الجنسي في الصراع، السيدة مارغوت فالستروم. ويتعاون الاتحاد الأوروبي عن كثب أيضا مع الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والصراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي، وقد كرر مؤخرا مساندته لتنفيذ آلية الرصد التي أُنشئت بموجب القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وتجلت تلك المساندة في تنقيح استراتيجية التنفيذ المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح والخاصة بالاتحاد الأوروبي.

أود الآن أن أتطرق بقليل من التفصيل إلى بعض الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي مؤخرا استجابة للقرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، واستكمالا للإجراءات الفردية التي اتخذها الدول الأعضاء في الاتحاد.

محاربة جميع أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات، بما في ذلك أثناء الصراع المسلح، وبدون استثناء الحالات الأخرى المثيرة للقلق، تندرج بين الأهداف الأساسية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بحقوق الإنسان في علاقاته الخارجية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠ اعتمد الاتحاد الأوروبي ١٧ مؤشرا للرصد ضمن نهجه الشامل لقياس تنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وبالإضافة إلى مبلغ تجاوز ٣٠٠ مليون يورو خصصه للبرامج التي تعالج احتياجات وحقوق النساء والفتيات في الصراع المسلح وفي حالات ما بعد الصراع المسلح في أكثر من ٦٧ بلدا، سيخصص الاتحاد مبالغ كبيرة جديدة لمشاريع المجتمع المدني.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، نظم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا حلقة دراسية مشتركة للمجتمع المدني مكرسة لمسألة النساء والسلم والأمن. وفي عام ٢٠١٢، نخطط لتنظيم حلقة عمل مكرسة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في قارتينا، وإننا ننظر حاليا في الطرق التي يمكن من خلالها دعم تدريب حفظة السلام الأفارقة وقوات الاحتياط الأفريقية في مسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، وزيادة عدد النساء في وحدات تلك القوات.

وقد نظم الاتحاد الأوروبي مؤخرا أول ممارسة من نوعها للدروس المستفادة بشأن إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في بعثات وعمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة. وقد اعتمد للتو نماذج تدريبية معيارية بشأن حقوق الإنسان وحماية الأطفال والمساواة بين الجنسين

لاستخدامها كمراجع أساسية من قبل جميع الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي بعثات الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، وثمة ١٣ بعثة تزاول أعمالها حاليا، يوجد مستشارون أو مسؤولو اتصال بشأن المساواة بين الجنسين، وكثير منهم يضطلعون بإجراءات محددة في الحرب ضد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

في الختام يكرر الاتحاد الأوروبي دعمه القوي لعمل الأمم المتحدة في محاربة العنف الجنسي في الصراع المسلح ويرحب بحرارة بتقرير الأمين العام، ويرحب بصورة خاصة بالقرار الذي اعتمده المجلس يوم أمس.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، وللولايات المتحدة الأمريكية، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيدة مارغوت فالستروم، الممثلة الخاصة لشؤون العنف الجنسي في الصراع، على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/604). وأثني على جميع أعضاء المجلس لاعتماد القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، الذي تشرفت البرتغال بالمشاركة في تقديمه. ذلك القرار العملي المنحى يشكل بالفعل معْلما تاريخيا، وإنني أثق بأنه سيسفر حقا عن تغيير نحو الأحسن، لا سيما بالنسبة إلى النساء والفتيات في أجزاء كثيرة جدا من العالم.

بديهي أن البرتغال تشاطر الآراء التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بتنفيذ القرار، ولكن اسمحوا لي أن أؤكد بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة لبلدي. إن التقرير الممتاز المعروض علينا اليوم يتيح لنا إطارا تحليليا واضحا لفهم العنف الجنسي في الصراع باعتباره تهديدا للأمن وعائقا أمام بناء السلام في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهو يتفحّص أيضاً أسباب ونتائج العنف الجنسي في المجتمعات المحلية، فضلاً عن آثاره على الصراع وعملية السلام بالذات. علاوة على ذلك، يوفر لنا التقرير المعلومات المفيدة جداً عن التقدم الكبير في تنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) مع تعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، فضلاً عن إنشاء فريق الخبراء المعني بسيادة القانون، بغية مساعدة السلطات الوطنية على تعزيز الأنظمة القضائية الضعيفة بسبب الصراع.

ولا بد لنا من الاعتراف بأن الكثير قد تحقق. فالإطار القانوني قائم. وتعريف العنف الجنسي واضح بموجب القانون الدولي، ويمكنه، حسب الظروف، أن يشكّل جريمة حرب، أو جريمة ضد الإنسانية، أو عملاً تعذيبياً، أو عملاً من أعمال الإبادة الجماعية. ويمكن لهذه الجرائم أن تنطوي على مسؤولية جنائية فردية، بما في ذلك مسؤولية القادة.

ومع تعيين الممثلة الخاصة فالستروم ومن ثم فريق الخبراء المعني بسيادة القانون، وبوجود وكالات الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام في الميدان، ينبغي للمجلس أن تكون لديه الأدوات الضرورية للحصول على المعلومات الموثوق بها والدقيقة عن العنف الجنسي. وهذه مسألة ذات أهمية خاصة لمساعدة المجلس على تحمّل مسؤولياته.

وبالنسبة إلى عمل المجلس بشأن هذه المسألة، نعتقد أن المجلس كان ناجحاً تماماً، لكنه لا يزال في حاجة إلى تعزيز فعاليته. فأعمال الاغتصاب الجماعي التي حدثت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه وآب/أغسطس، تؤكد على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات إضافية. ويمكننا بالتأكيد أن نعزز ونستخدم الأدوات الموجودة استخداماً كاملاً عن طريق كفالة التمويل الكافي لمكتب الممثلة الخاصة وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون، وعن

طريق تقييم الحاجة إلى مستشارين لحماية المرأة في عمليات حفظ السلام ذات الصلة.

وأود أن أبرز جانبين يمكن للمجلس أن يصبح أكثر فعالية فيهما.

الجانب الأول هو الحاجة إلى تحسين حصول المجلس على المعلومات الحسنة التوقيت والموضوعية والدقيقة والموثوقة عن العنف الجنسي في الحالات المدرجة في جدول أعماله. وفي هذا الصدد، تدعم البرتغال بقوة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، والقرار الذي اتخذه المجلس أمس بإنشاء نظام الرصد والإبلاغ المعني بالعنف الجنسي في الصراع، بغية كفالة نهج متسق ومنسق على الصعيد الميداني وفي المقر. وينبغي للممارسات الجيدة للآليات التي أنشأها المجلس في سبيل رصد حالة الأطفال في الصراعات المسلحة أن توجّه أعمالنا، ونأمل أن تحظى هذه الآليات بمستوى النجاح نفسه لمكافحة العنف الجنسي في الصراعات المسلحة.

والجانب الثاني هو اتخاذ المجلس للإجراءات. الحقيقة أن المجلس الذي يكون أفضل علماً بالأمور هو أيضاً في موقع أفضل لاتخاذ الإجراءات. وبوجود المعلومات الكافية، سوف يتمكن المجلس في الوقت المناسب من اتخاذ إجراءات إضافية للتأثير على أطراف الصراع، بغية الامتثال للقانون الدولي والتعهد بالتزامات محددة تتعلق بمنع العنف الجنسي أو التحقيق في الإساءات المزعومة. ومع ذلك، إذا لم تتمكن هذه التدابير من كبح ارتكاب أعمال العنف الجنسي، فيتعين على المجلس أن يجري متابعة للقرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وفي هذا الصدد، ترحب البرتغال بقرار المجلس القاضي باستعمال المعلومات المتوفرة في تقارير الأمين العام كأساس لقيام الأمم المتحدة على نحو أكثر تركيزاً بالتصدي للمسؤولين عن هذه الأعمال. وينبغي أن يُفهم هذا على أنه رسالة واضحة إلى مرتكبي العنف الجنسي مفادها أن المجلس على استعداد لتطبيق الجزاءات على المرتكبين الذين تم تحديدهم، أو المتهمين في ارتكاب العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعماله، ويتصف اتهامهم بالمصداقية.

أخيراً، أود أن أؤكد للمجلس على دعمنا الثابت للممثلة الخاصة في مهامها الصعبة وإنما الهامة جداً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نحن هنا اليوم لتحديد خطوط العمل الاستراتيجية التي وضعها القراران ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) لمكافحة العنف الجنسي المتعلق بالصراع ضد النساء والفتيات. لذلك، نشكركم، سيدتي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. ونرحب بتقرير الأمين العام (S/2010/604) الذي يوفر أساساً ممتازاً للمناقشة الجارية اليوم، ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع، السيدة مارغوت فالستروم، على عملها الممتاز. إن ولايتها هامة وصعبة. ونحن نؤكد على كامل دعمنا لها، ونشجعها على بناء أوجه تعاون قوية مع النظام التشغيلي للأمم المتحدة.

إن تقرير الأمين العام ينص بوضوح، ولعلنا نوافق جميعاً، على أن هذا العام كان برهاناً آخر على عجزنا عن منع العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح. ونحن نحتاج إلى القيام بعمل أفضل في المستقبل. وتشير التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى الطريق نحو الأمام، وإننا ندعم جميعها دعماً كاملاً. ونود بشكل خاص أن نسلط الضوء على النقاط التالية، ونناشد مجلس الأمن أن يتخذ الإجراء المناسب.

أولاً، تؤيد سويسرا إنشاء آلية الرصد والتحليل والإبلاغ، حسبما ينص عليه القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، الذي اتُخذ أمس. فسوف تجمع الآلية المعلومات الحسنة التوقيت والموضوعية والدقيقة والموثوقة عن العنف الجنسي المتعلق

بالصراع، مثلاً عن الحوادث والاتجاهات والأنماط. وينبغي لهذه المعلومات أن توفرها مصادر كفؤة ومنسقة جيداً في الميدان، وتكون أساساً للعمل المنسق الذي يقوم به مجلس الأمن. وينبغي للآلية أن تراعي خبرة آلية الرصد والإبلاغ تجاه الانتهاكات الستة الخطيرة ضد الأطفال في الصراع المسلح، المحددة في القرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وبوجود آلية منفصلة للنساء والفتيات، يكفل المجلس الاتساق في مواجهة استعمال العنف الجنسي المنهجي في حالات الصراع المدرجة في جدول أعماله.

ثانياً، من الأهمية بمكان زيادة الضغط على أطراف وأفراد الصراع بغية الامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتعزيز الجهود لإنهاء الإفلات من العقاب تجاه العنف الجنسي المتعلق بالصراع. وتحقيقاً لذلك، يمتلك مجلس الأمن مجموعة من الأدوات التي تشمل، من دون حصر، استعمال نظام الجزاءات، أو صلاحية إحالة المسائل إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونشجع مجلس الأمن على الاستعمال الكامل للأدوات المتاحة، بغية تعزيز التدابير المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ثالثاً، نؤيد الفكرة بأنه ينبغي لجميع أطراف الصراع أن تعدّ خطط عمل محددة لإنهاء أعمال العنف الجنسي في حالات الصراع المدرجة في جدول أعمال المجلس. ومن شأن هذا أن يمكّن المجتمع الدولي من تقديم الدعم المحدد إلى الأطراف المؤثرة المعنية بالوفاء بالتزاماتها. ومن شأنه أيضاً أن يساهم في المتابعة الشفافة والموضوعية من مجلس الأمن. وإن نشر أفرقة الاستجابة السريعة المعنية بسيادة القانون، حسبما ينص عليه القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، مثال على هذا الدعم. وفي هذا السياق، نود أن نذكر مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة، التي تقدمت بها كندا ودعمها بلدي. وتوفر المبادرة، على سبيل المثال، مهنيين في العدالة الجنائية يجري نشرهم بسرعة، لجمع المعلومات في الوقت المناسب إزاء حالات العنف الجنسي.

رابعاً، نشجع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة بذل الجهود لزيادة قدرة موظفيها تجاه مسائل العنف الجنسي المتعلق بالصراع. وهذا هام على نحو خاص من أجل وضع ترتيب الرصد والإبلاغ. أمّا القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، فقد أنشأ ولاية المستشارين المعنيين بحماية النساء، الذين ما أن يبدأوا العمل حتى يقوموا بتوفير نقاط مرجعية إضافية وهامة لجهود حماية النساء.

أخيراً، ندعو المجلس إلى الربط المنهجي بين المسائل المواضيعية والجغرافية. وعندما يجري النظر في إحدى حالات الصراع، من المهم إدراج منظور مواضيعي، لأن المسائل المواضيعية المدرجة في جدول أعمال المجلس هي مسائل مشتركة. ولربط ذلك بموضوع اليوم، مهما كان مؤسفا، فقد أصبح العنف الجنسي سمة للعديد من التراعات. ولذلك فإنه يتطلب أن يعتمد المجلس حياله نهجاً متسقاً.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً أننا نؤيد تأييداً تاماً البيان الذي سيدلي به لاحقاً ممثل كوستاريكا باسم شبكة الأمن البشري.

إن المسألة التي تتناولها هذه المناقشة المفتوحة تمثل واحدة من أولوياتنا القصوى. ونظل ملتزمين بالمساهمة من أجل بلوغ أهداف القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أتوجه بالشكر إلى الولايات المتحدة على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي – مون، والممثلة الخاصة للأمين العام

المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع مارغوت فالستروم، وضيوف المجلس الآخرين على إحاطاتهم.

كما أود أن أعرب عن تأييد سلوفينيا للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي سيدلي به ممثل كوستاريكا باسم شبكة الأمن البشري.

في النزاعات المعاصرة، لا يمثل العنف الجنسي أثراً جانبياً، بل هو بالأحرى من الاعتبارات الرئيسية. فالمدنيون، وأغلبهم من النساء والفتيات، يصبحون في الغالب أهدافاً مقصودة لهذا العنف. كثيراً ما يكون العنف الجنسي في حالات النزاعات غير مرئي، لكنه نادراً ما يكون غير موجود. لقد هزت المجتمع الدولي التقارير عن عمليات الاغتصاب الجماعي في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام. بيد أن الأخبار المثيرة للقلق عن العنف الجنسي تأتي أيضاً من حالات صراع أخرى وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

ويأخذ العنف الجنسي في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع أشكالاً عديدة، ولا يقتصر على الاغتصاب وحده. ويمثل العنف الجنسي في القانون الدولي أشكالاً مختلفة من الجرائم والأعمال. وبالرغم من أن الغالبية الساحقة من ضحايا العنف الجنسي هم من النساء والفتيات، يجب ألا ننسى أن العنف الجنسي يُرتكب أيضاً بحق الصبية والرجال. ويعطي التقرير الحالي للأمين العام (S/2010/604) لمحة جيدة جداً عن مسألة العنف في حالات ما بعد انتهاء الصراع عموماً، وبالتحديد عن الحالات في البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس. وترحب سلوفينيا بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المكون من خمس نقاط. كما نرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام.

إن من الأهمية بمكان منع استمرار العنف عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، ينبغي الاعتراف بدور العدالة الجنائية الدولية، لا سيما دور المحكمة الجنائية الدولية. وتؤيد سلوفينيا التوصية الداعية إلى زيادة الضغوط على مرتكبي جرائم العنف الجنسي، فضلاً عن أولئك الأشخاص في سلم القيادة المسؤولين عن مثل هذه الأعمال، وذلك من خلال قيام لجان الجزاءات ذات الصلة باعتماد جزاءات وتدابير استهدافية أخرى بحق الأفراد والكيانات.

وبما أن المعلومات الموثوق بها، والتي ترد في حينها، والمتسمة بالموضوعية والدقة، أساسية في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فإن سلوفينيا تؤيد التوصية الداعية إلى إنشاء آلية للرصد والإبلاغ تستفيد من خبرات وممارسات الآلية المنشأة عملاً بالقرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، بشأن الأطفال والنزاعات والمسلحة.

ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله في مجال مساعدة الضحايا. والنساء المعوقات معرضات بصورة أكبر للعنف الجنسي والاستغلال. والجدير بالثناء أن العنف الجنسي قد أدرج بشكل خاص في المبادئ التوجيهية الجنسانية لعام ٢٠١٠ الخاصة ببرامج عمل الألغام التي قامت بتطويرها إدارة عمليات حفظ السلام، ويجيء ذلك اعترافاً بالمخاطر التي تواجهها النساء اللائي تعرضن للتشويه أو الإصابة بسبب الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

ونحن نتطلع إلى صدور الإطار الاستراتيجي بشأن حماية المدنيين وسلسلة الوحدات التدريبية القائمة على السيناريوهات، التي تعالج أيضاً مسألة العنف الجنسي، والتي تقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بوضع اللمسات الأخيرة عليها. وندعم الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة مؤخراً بهذا الشأن بهدف الفراغ من إعداد المواد

التدريبية لشرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية، بما في ذلك تطوير مبادئ توجيهية للموظفين العسكريين في عمليات حفظ السلام تتناول أيضاً حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأن سلوفينيا أقرت، قبل شهر، خطة العمل الوطنية الخاصة بها لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية الثلاثة للخطة في منع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وحمايتهن أثناء النزاعات وبعد انتهائها. علاوة على ذلك، تتضمن خطة العمل تدابير لتعزيز دور المرأة في تسوية النزاعات ومنع حدوثها، بالإضافة إلى بناء السلام وحفظ السلام.

وفي ختام كلمتي، أود أن أؤكد على أن العنف الجنسي يشكل عقبة أمام السلام والاستقرار. إنه يعوق النساء عن المشاركة في عمليات السلام والعمليات الديمقراطية وفي إعادة البناء والمصالحة بعد انتهاء النزاعات. وباعتباره أداة حرب يمكنه أيضاً أن يصبح أسلوب حياة: فبعد أن يتغلغل في نسيج المجتمع، فإنه يبقى لفترة طويلة بعد أن تصمت البنادق. وتفقد الكثير من النساء صحتهن، وطرق كسب عيشهن، وأزواجهن، وعائلاتهن، وشبكات دعمهن نتيجةً لتعرضهن للاغتصاب. وهذا، بدوره، يزعزع الهياكل التي تقوم عليها قيم المجتمع، ويعوق بذلك انتقال هذه القيم إلى الأجيال المقبلة. إن الأطفال الذين اعتادوا على الاغتصاب قد تصبح مثل تلك الأعمال هي القاعدة بالنسبة لهم حين يكبرون. ويجب وقف هذه الحلقة المفرغة، لأننا لا يمكن أن نقبل سياسة عدم تسامح انتقائية. إن اعتماد القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) اليوم، بشأن العنف الجنسي، يمثل خطوة مهمة في ذلك الاتجاه. ولذلك السبب شاركت سلوفينيا في رعاية تقديمه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإنكليزية): تود كولومبيا أن تشارك الآخرين في الإعراب عن الامتنان لعقد هذه المناقشة، التي ستسهم بالتأكيد في زيادة الإدراك والوعي فيما يتعلق بهذا الجانب المأسوي من مآسي النزاعات المسلحة. ونود أيضاً أن نشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/604)، والممثلة الخاصة للأمين العام، مارغوت فالستروم، على العرض الممتاز الذي قدمته اليوم.

واسمحوا لي أولاً بأن أؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تعزيز مشاركة المرأة في تحقيق السلام والأمن والتنمية، بالإضافة إلى مشاركتها في المبادرات المتخذة استجابة لمشكلة العنف الجنسي في حالات النزاعات.

وتؤيد كولومبيا البيانات المتكررة التي أصدرها مجلس الأمن فيما يتصل بكل أعمال العنف الجنسي وأشكال العنف الأخرى المرتكبة بحق المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، في حالات النزاعات المسلحة. ونأسف لحقيقة أن العديد من المجموعات المسلحة لا تزال ترتكب هذه الأعمال بالرغم من تلك البيانات.

إن الجهود الدولية التي تبذلها المنظمة، لا سيما إنشاء كيان الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، تسهم في تعزيز التنسيق والتعاون في تنفيذ الولايات المتعلقة بسلام المرأة وأمنها. إن المشاورات الحكومية الدولية الواسعة والشاملة لتقييم الهيكل الجنساني وتقدم المرأة، بالإضافة إلى اتفاق الدول بشأن النماذج والممارسات التي يجب اعتمادها في هذا الموضوع، أساسية لإحراز تقدم في تحسين القدرة الوطنية على القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع.

ويشكل تعزيز سيادة القانون، بكونه عنصراً جوهرياً في البحث عن حلول دائمة للعنف الجنسي في حالات

النزاع، جانباً واحداً من الجوانب التي تعرض لها تقرير الأمين العام. ويود وفدي أن ينوه بهذا النهج، ويحث الأمم المتحدة على مواصلة توسيعه.

وندعم دعماً كاملاً العمل الذي اضطلعت به في هذا المجال إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويتضمن القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) أحكاماً تعنى بزيادة مشاركة المرأة في جهود حفظ السلام وبناء السلام. ونحن نوافق على أن مشاركتها في ذلك الصدد تسهم في تهيئة جو من الثقة يستطيع فيه النساء والأطفال الإفصاح عن الاستغلال الذي تعرضوا له. كما نعتقد أن إدماجهن سيفضي إلى المزيد من مشاركة النساء في إنفاذ القانون، والقوات العسكرية، وإدارات الشرطة في البلدان التي يجري نشرهن فيها.

ولذلك ظلت كولومبيا، على مدى عدة شهور، تساهم في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مقدمةً ضابطتي شرطة تتمتعان بخلفية قوية في مجال حقوق الإنسان وحماية الأطفال والمراهقين. وتود كولومبيا أن تؤكد مجدداً رغبتها في تعزيز مساهمتها في ذلك الصدد. ونأمل أن يجري تعزيز آليات التعاون والحوار البناء والدعم الفعال للبلدان في سياق تنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩). كما نلقي الضوء على الدور الذي يمكن للجمعية العامة الاضطلاع به في تعزيز التعاون مع الدول في المهام المعقدة التي تم تحديدها.

وحكومة كولومبيا تولي أهمية قصوى لتعزيز دور النساء وقدرتهن فضلا عن العدالة وإنفاذ حقوقهن. وفي ذلك المسعى، فإن إسهام منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضروري.

وستواصل كولومبيا، بصفتها أحد أصدقاء القرار ١٣٢٥، رصد التطورات في مجال المرأة والسلام والأمن عن كثب وتؤكد مجددا التزامها بتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي توسع نطاق دور المرأة في بناء السلام وتعززه.

وتفاني السيدة فالستروم وعملها الدينامي والتزامها بهذه القضية يستحق تقديرنا ودعمنا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة.

ثمة مثل شائع يقول إن كل ما يلزم لاستمرار الشر هو ألا يفعل الأشخاص الخيرون شيئا. ويعتقد وفد بلدي أن مجتمع الدول يجب عليه كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع. والاحترام العالمي لحقوق الإنسان هو، في رأينا، الأساس للمستقبل المشترك والأفضل الذي نسعى إلى بنائه.

والأشخاص الأضعف هم أكبر ضحايا الصراع، وكما يبين الأمين العام في تقريره (S/2010/604)، فإن النساء ما زلن يعانين معاناة رهيبة في الصراعات. والعنف الجنسي، بحسب التقرير، ليس مجرد نتيجة للصراع ولكنه محرك له. فهو يديم الصراع ويحبس ضحاياه في حلقة مفرغة من العنف والقمع. وليس من مسؤولية المجتمع الدولي فحسب، بل من واجبه أيضا أن يبذل قصارى جهده لكفالة أمن النساء والأطفال.

وثمة شاغلان دوليان هامان متطابقان في هذه المناقشة. وهما النضال من أجل تمكين المرأة وسعي الأمم المتحدة الدائم إلى الحفاظ على السلام والأمن الدولي.

لقد خرج النضال من أجل تمكين المرأة من دائرة القرارات ذات الطابع الإعلاني. وكان إعلان ومنهاج عمل

بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة وضع المرأة إنجازات هامة في تلك المسيرة.

وقد شاركت بنفسي وعلى نحو استباقي في إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة. وتحدونا آمال كبيرة جدا حيال ذلك الكيان.

ولا يمكن إعفاء أي بلد من المسؤولية عن اتخاذ إجراءات ضد العنف الجنسي، وهو أحد أبشع أشكال العنف ضد المرأة. ووفد بلدي ملتزم بالنظم الدولية التي تعزز تلك الأهداف.

وستضيف جلسة المجلس اليوم إلى الصرح الذي أنشأته القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وقد كانت تلك القرارات وغيرها من قرارات مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي والأطفال وحماية المدنيين، في جملة أمور، إضافة هامة لمجموعة صكوك القانون الدولي.

ونرحب بتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، مارغوت فالستروم.

وبفضل تصميم المجتمع الدولي، جرى توجيه الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة وأنشطتها في مجال حفظ السلام نحو الاعتراف بمحنة النساء والأطفال في مناطق الصراعات وجعلها تأخذ زمام المبادرة في العمل من أجل منع العنف ضدهم. وتؤيد الهند تلك التطورات.

وسيضفي القرار، الذي اتخذ أمس (القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)) والذي كنا من بين مقدميه، عددا من الأبعاد الجديدة على العمل المستمر. وبينما تستحق أهداف ذلك الإطار الإشادة، فإن تنفيذها لا يزال مهمة مستمرة. وسنواصل، خلال فترة عضويتنا في المجلس، المشاركة بجدية في بلورة الجانب المعياري وفي تنفيذه.

ويتعين أن يكون هناك إشراف دقيق من قبل الدول الأعضاء على آلية الرصد والإبلاغ التي ستوفر البيانات التي سيعمل النظام على أساسها، وذلك لكفالة صحتها ومصداقيتها. وينبغي تنفيذ عملية جمع البيانات وتحليلها، وكذلك الإدراج في القوائم والرفع منها، بطريقة شفافة وحكيمة تحت الإشراف الدقيق للدول الأعضاء.

ويجب على مجلس الأمن كفالة توفر الموارد اللازمة لتنفيذ ولايات بعثات الأمم المتحدة. فهذه البعثات يُطلب منها أداء المزيد من المهام بموارد أقل. وعلى سبيل المثال، فإن القرار الذي اتخذناه للتو سيوسع نطاق الولاية دون زيادة الموارد غير الكافية بالفعل.

وربما كان لدى الهند خبرة أكثر من معظم الأعضاء في تنفيذ ولايات مجلس الأمن لكونها أكبر بلد مساهم بقوات في تاريخ الأمم المتحدة، حيث يخدم ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام الهنود في ٤٠ من بعثات الأمم المتحدة. بل إن القوات الهندية، إلى جانب حفظة السلام من البلدان الصديقة المساهمة بقوات، هي التي تترجم نوايا هذا المجلس إلى أفعال.

ونحن نفتخر كثيرا بالسجل الناصع لحفظة السلام لدينا، من الرجال والنساء، في حماية النساء والأطفال والضعفاء. وقد ألقت القوات الهندية القبض على بعض الجناة الرئيسيين وراء أعمال العنف الجنسي التي وقعت مؤخرا في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكننا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير إذا توفر المزيد من الموارد.

لقد قال مارتن لوثر كينغ ذات مرة إن الظلم في أي مكان يهدد العدالة في كل مكان. ونعتقد أنه يجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ولا بد من تعزيز القدرات الوطنية ذات الصلة.

ويمكن للأمانة العامة والصناديق والبرامج عمل المزيد. ونعتقد أن زيادة مشاركة المرأة في ميادين منع نشوب الصراعات ومفاوضات السلام وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع شرط أساسي للسلام والأمن الدائمين.

ونعتقد أن مستشاري حماية المرأة لهم دور رئيسي في التنفيذ وسيسعدنا أن نساهم بهؤلاء الأفراد. ونحن نقدر إسهامات المجتمع المدني في ذلك المجال.

إنني أحد أتباع الديانة السيخية. وقبل أربعة قرون، وفي وقت كانت فيه أحوال الهند غير مستقرة ويمزقها الصراع، أمرنا الغورو (المعلم الروحي) غوربند سينغ بمعاملة النساء الأسيرات في المعارك بكل احترام. وتلك هي روح الشعب الهندي في احترام المرأة، وخاصة خلال حالات الصراع. وذلك هو ما نلتزم به وسندعمه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرف كوستاريكا أن تأخذ الكلمة بصفتها رئيسة شبكة الأمن البشري. والشبكة هي مجموعة بلدان من مناطق مختلفة تضم الأردن وأيرلندا وتايلاند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكندا وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان، وجنوب أفريقيا بصفة مراقب.

وبالنيابة عن الأعضاء، أود أن أعرب عن تقديرنا لعقد مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، السيدة مارغوت فالستروم، على تقديمها للتقرير (S/2010/404).

وتشدد شبكة الأمن البشري على ضرورة وجود قيادة متسقة واستراتيجية في الأمم المتحدة بشأن مسألة العنف الجنسي في الصراع، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد الملائمة لتنفيذ الولاية التي أسندها مجلس الأمن إلى السيدة فالستروم في قراره ١٨٨٨ (٢٠٠٩). ونود أن نعرب عن دعمنا للسيدة فالستروم ونشجعها على بلورة أوجه تآزر قوية مع المنظومة التنفيذية للأمم المتحدة.

قبل أقل من شهرين، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وللأسف، فإنه لم يُحرز تقدم مُرض في تنفيذ الالتزامات الجنسانية الشاملة، وخاصة تلك التي تهدف إلى الحد من العنف الجنسي ومعاقبة مرتكبيه وتوفير الحماية منه في حالات الصراع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم المحرز في خطة النقاط الخمس ذات الأولوية للسيدة فالستروم باعتباره خطوة للأمام في العملية.

ويبرز التقرير، في جملة أمور، التحديات التي تمثلها المعلومات غير الدقيقة بشأن العنف الجنسي وعدم كفاية التدابير الوقائية والعجز عن إنهاء الإفلات من العقاب. وفي ضوء هذه التحديات، ندعم بقوة جهود منظومة الأمم المتحدة لإنشاء ترتيبات للرصد والإبلاغ والتحليل بخصوص العنف الجنسي المرتبط بالصراع.

إن المعلومات المقدمة في الوقت المناسب، والموضوعية والدقيقة والموثوق بها، ويتم التحقق منها من جانب منظومة الأمم المتحدة، بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع، تمثل أمرا أساسيا للتصدي لهذه المسألة بطريقة شاملة ومنهجية. ويجب أن تشكل أساسا لاتخاذ مجلس الأمن لإجراءات إضافية، بما في ذلك فرض الجزاءات والتدابير المستهدفة الأخرى، ولإدراج في تقارير الأمين العام إلى المجلس لمعلومات تفصيلية عن أطراف الصراع المشتبهة بشكل موثوق به بارتكابهم عمليات الاغتصاب أو غيرها من أشكال العنف الجنسي، أو بالمسؤولية عن ارتكابها.

وكما هو وارد في التقرير، ينبغي للترتيبات أن تأخذ في الاعتبار الخبرات المكتسبة والممارسات التي تمت بلورتها

عبر آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) بشأن الأطفال والصراع المسلح.

والعنف الجنسي، بما في ذلك الذي ترتكبه الأطراف في الصراعات، لا يمكن قبوله في أي زمان. إننا ندعو جميع أطراف الصراعات إلى وقف تلك الأعمال والتعهد بالتزامات ملموسة في هذا المجال، وفقا لما دعا إليه المجلس في القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، الذي اتخذه بالأمس.

ويجب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما في ذلك التدابير المستهدفة، لحماية الأفراد، وإخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة وكفالة سبل الانتصاف للضحايا. ومن الضروري إنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم وللمسؤولين في التسلسل القيادي، بمن في ذلك موظفو الأمم المتحدة. إن اعتبار نظام روما الأساسي للجرائم المتصلة بالجنس جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية محتملة، شكل إنجازا هاما في إطار مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نحث مجلس الأمن على إحالة القضايا ذات الصلة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما أن شبكة الأمن البشري تحيط علما بالتوصية المتعلقة بقيام لجان الجزاءات ذات الصلة بفرض جزاءات أو تدابير مستهدفة أخرى على الأفراد والكيانات. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يجري تبادل المعلومات فيما بين بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، ولجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

إن التمتع الكامل للمرأة بحقوق الإنسان ظل يمثل أولوية لشبكة الأمن البشري منذ إنشائها. ومع أن من الأهمية بمكان لهذا البند من جدول الأعمال أننا نحافظ على الزخم في مكافحة العنف الجنسي، ينبغي أن نؤكد أيضا على أهمية تمكين المرأة بوصفه جزءا من الحل. فلا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون مشاركة المرأة، وبدون مشاركة المرأة في إرساء أسس السلام المستدام، يمكن أيضا إعاقة التنمية المستدامة في المستقبل.

إننا نرحب بشكل خاص باتخاذ قرار جديد بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع. ونود أن نعرب عن أملنا بأن تكون جهودنا لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح وفي مرحلة ما بعد انتهائها، سوف تتعزز بطريقة تدعم استجابة الأمم المتحدة المتسقة والشاملة والمتوافقة مع وضع إطار مفاهيمي لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة المنشأ حديثا.

إن الصمت أو التسامح أو الإفلات من العقاب لن يكون خيارا في مواجهة مرتكبي الجرائم. تلك هي الرسالة التي ينبغي أن تصدر بوضوح عن مجلس الأمن، وهي الرسالة التي يجب أن يتردد صداها معنا جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة أوجيامبو (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب كينيا بروح القيادة التي أبدتها الولايات المتحدة لعقد هذه المناقشة أثناء رئاستها للمجلس. كما يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (S/2010/604) بشأن تنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، ويؤيد إحراز التقدم الوارد في التقرير، مع الإحاطة علما بالتحديات التي ما زالت ماثلة. وترحب كينيا أيضا باتخاذ القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠) بالأمس بغية تعزيز الاستجابة للعنف الجنسي من خلال إنشاء ترتيبات للرصد والإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بحالات الصراع.

كما أود أن أشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة فالستروم، ووكيل الأمين العام ألان لو روا، والفريق غاي على الإحاطات الإعلامية المتبصرة التي قدموها بالأمس.

لقد سلط الأمين العام الضوء في تقريره على تحول العنف الجنسي المتصل بالصراع إلى تهديد للأمن البشري، وبخاصة للنساء والفتيات. كما يسلط التقرير الضوء على الطريقة التي يعيق بها العنف الجنسي التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهود بناء السلام في البلدان الخارجة من حالات الصراع. إن مواصلة استعمال العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب تنبهنا جميعا إلى أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين أن نقوم به لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

ويود وفد بلدي أيضا أن يؤكد على حقيقة الاعتماد المتبادل بين السلام والعدالة والأمن. ولا يمكن أن يكون هناك سلام بدون راحة البال التي تمكن المرأة من القيام بمهامها اليومية، ولا يمكن أن تسود العدالة بدون القدرة الوطنية على إقامة العدالة، أو أن يكون هناك أمن بدون أمن المرأة. وعليه فإن المسألة التي نتناولها اليوم – المرأة والسلام والأمن – مسألة هامة وتستحق الدعم المطلق والمستمر بدون توقف من جانب المجتمع الدولي.

ويرحب وفد بلدي بتعيين مارغوت فالستروم كممثلة الأمين العام الخاصة الأولى المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، لتؤدي دورا قياديا متسقا واستراتيجيا في مكافحة ذلك الشر. إننا نعرب لها عن أطيب التمنيات في أداء مهام ولايتها. إن الاهتمام الدولي، الذي يعزيه المجتمع الدبلوماسي إلى مكتبها، بات جليا منذ الآن في البلدان التي قامت بزيارتها الميدانية. وأسهمت زيارتها مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في أعقاب عمليات الاغتصاب الجماعي لأكثر من ٣٠٠ امرأة وفتاة في واليكاليه، في إلقاء القبض على ''المقدم'' مابيلي، المشتبه به في الاغتصاب الجماعي. وتؤمن كينيا بأن روح القيادة التي تتمتع بها الممثلة الخاصة ستساعد على تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح.

وفي الصراعات المسلحة، يفوق عدد الضحايا المدنيين عدد الضحايا من المقاتلين المسلحين. ومع أن النساء والرجال على السواء يعانون من انتهاك حقوق الإنسان في حالات الصراع، فإن من المرجح أن تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للاستهداف كضحايا للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وتعاني المرأة من عقبات إضافية، غالبا ما تكون عقبات قاهرة، في طريق الوصول إلى العدالة بسبب الوصمة التي تلحق بالناجيات من العنف الجنسي، ونظرا لموقفها الضعيف أمام تحديات المجتمع والثقافة.

وفي هذا الصدد، ترحب كينيا بالتقدم المحرز في إنشاء فريق الخبراء المعني بسيادة القانون، الذي أسندت إليه ولاية مساعدة السلطات الوطنية على تعزيز سيادة القانون وتيسير الحصول على العدالة لهؤلاء الضحايا. وتؤيد كينيا دعوة الأمين العام للبلدان المتضررة بالصراع إلى الاستفادة من ذلك المورد الهام. كما نؤيده في حث الدول الأعضاء على كفالة التمويل المستدام للفريق من أجل تيسير عمله.

ويعرب وفد بلدي عن التقدير للدور البالغ الأهمية الذي سيؤديه المستشارون في مجال حماية المرأة في توفير الحماية للنساء والفتيات من العنف الجنسي. كما نرحب بدعمهم لنظام الرصد والتحليل والإبلاغ وفي تيسير الحوار مع أطراف الصراع. إن بلورة وتنفيذ استراتيجيات مكافحة العنف الجنسي وتعميم منظور القضاء على العنف الجنسي في سياسات وعمليات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية أمور هامة أيضا.

ومع أن كينيا تنوه بالاقتراح بشأن تحديد الحاجة إلى المستشارين على أساس كل حالة على حدة، ينبغي توخي الحرص على عدم تأخير اتخاذ القرارات لتجنب التعرض لمعاناة لا لزوم لها من جانب النساء والفتيات في حالات الصراع.

إن الآثار السلبية مدى الحياة على الضحايا ومرتكبي الجريمة على السواء جراء استعمال العنف الجنسي بوصفه أسلوبا للحرب، كما أوضح تقرير الأمين العام، يعزز الدعوة إلى منع نشوب الصراع، والإسراع في إجراءات إنهائه حيثما نشب ذلك الصراع. ومع التسليم بأن المسؤولية الأولية عن حماية المدنيين تقع على عاتق كل دولة، فإن تنفيذ القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) يمكن أن يتحقق على نحو أكثر فعالية من خلال الشراكة الحقيقية فيما بين الدول القومية والجهود الدولية الأخرى.

وتدين كينيا جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، وظلت تحث على الدوام على الامتثال للقانون الإنساني الدولي في أوقات الحرب. إن الحالة المشينة المتعلقة بفظائع العنف الجنسي المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات الصراع، ولا سيما في منطقتي البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، يجب أن تؤخذ على محمل الجد. وبوصفنا مجتمع الدول، يجب أن ننفذ بشكل صارم سياسات الأمم المتحدة لعدم التسامح إطلاقا في مكافحة الاعتداء الجنسي والاستغلال.

كما يجب علينا توفير الحماية للمرأة وكفالة جعل إنهاء العنف الجنسي المتصل بالحرب أولوية على الصعيد الدولي. ونشيد بالعمل البالغ الأهمية الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة مثل جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل معالجة هذه المسائل. وعلى نحو مماثل، فإننا نحتاج إلى حشد الدعم لإرساء البنية التحتية الضرورية لكفالة حصول ضحايا العنف الجنسي على المساعدة القانونية والطبية العالية الجودة.

ينبغي إشراك المزيد من النساء في عمليات الوساطة من أجل السلام وعمليات بناء السلام. وينبغي ألا يتم اتخاذ القرارات بدلا عن المرأة. يجب أن تكون المرأة جزءا لا يتجزأ من العملية التي تؤثر عليها. وفي ذلك الصدد، يمثل الشرط الدستوري الجديد في كينيا بألا يزيد عدد أعضاء الهيئات المنتخبة أو المعينة عن الثلثين من نفس الجنس مبدأ يمكن الاحتذاء به من أجل تعميم المسائل المتعلقة بالمرأة في تلك العمليات.

أود أن أختم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بلدي بالتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة العنف الجنسي، بما فيها القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠). بالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع أطراف الصراعات إلى قطع التزامات دقيقة ومحددة زمنيا من أجل وقف جميع أعمال العنف الجنسي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد أرغويو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئ وفدكم، سيدتي الرئيسة، على رئاسته لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر. ونحن نقدر المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة المحزنة والحسنة التوقيت. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون، وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة مارغوت فالستروم، وكذلك وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ألان لو روا والفريق بابكار غاي على إحاطاتهم الإعلامية التي قدموها بالأمس.

يسرد تقرير الأمين العام (S/2010/604) عن تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) سلسلة من الأعمال التي لا يمكن وصفها إلا بأنها فظائع يتم ارتكابها ضد المرأة في مختلف حالات الصراع المدرجة حاليا في جدول أعمال المجلس. ومن الصعب تصديق أنه يمكن ارتكاب هذه الأفعال بوصفها مجرد وسائل حرب يتم توجيهها عمدا ضد السكان المدنيين في بيئة يسودها انعدام الأمن الكامل، وبالتالي الإفلات الكامل من العقاب.

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مبال إزاء هذه الفظائع، ولا نقبل بالأسطورة التي مفادها أن الاغتصاب أمر لا مفر منه وأنه ناتج عرضي للحرب. إن القيام بذلك من شأنه أن يشل أي محاولة للقضاء على تلك الأعمال. ويجب اعتبار العنف الجنسي انتهاكا لحقوق الإنسان للضحايا؛ ولذلك، يجب محاكمة مرتكبيه والحكم عليهم ومعاقبتهم. وفي الوقت نفسه، يجب علينا تكثيف حملات التوعية التي تستهدف السكان المدنيين إزاء منع هذه الجرائم. ويجب علينا أن نحث الدول على تعزيز الحماية للفتيات والنساء في الصراعات.

مما يؤسف له، أن العنف الجنسي أمر مستمر في جميع مراحل الصراع المسلح. وفي كثير من الأحيان، لا يكون مسألة تتعلق بحوادث معزولة، ولكنه بدلا من ذلك يشمل جرائم ذات صلة، مثل الاختطاف والقتل العشوائي والتعذيب والنهب والتشريد القسري. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل حث الجماعات المسلحة على إنهاء هذه الممارسات البغيضة والعمل مع الدول لوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب المحيطة بها.

في الأرجنتين، إن جميع إجراءات الاختيار والتدريب المتخذة عند نشر عملية لحفظ السلام تراعي مدونة قواعد سلوك حفظة السلام، بما في ذلك المسائل الجنسانية، والانتهاكات والعنف والاستغلال الجنسي، على النحو المبين في المفاهيم والمصطلحات الواردة في القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨).

يود بلدي أن يهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة مارغوت فالستروم، على تعيينها وعلى العمل الذي تقوم به. كما أننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ولا سيما التوصيات التالية: أولا، تضمين تقارير الأمين العام السنوية قوائم بأسماء الأطراف الضالعة في أعمال العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح، باعتبار ذلك أساسا للانخراط مع الأطراف بطريقة أكثر تركيزا، ولفرض تدابير محددة الأهداف عند الضرورة؛ ثانيا دعوة جميع أطراف الصراع إلى قطع تعهدات دقيقة ومحددة زمنيا بوقف جميع أعمال العنف الجنسي؛ وثالثا، وضع نظام للرصد والتحليل والإبلاغ؛ وأخيرا، إيلاء مجلس الأمن الاعتبار بصورة منهجية للعنف الجنسي لدى إذنه بتشكيل بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بلدي الثابت بمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. وكدليل على ذلك الالتزام، كنا فخورين بالانضمام إلى قائمة مقدمي القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، الذي اتخذه المجلس بالأمس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالقول إن شيلي تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوستاريكا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري.

تولي شيلي أهمية كبيرة لمسألة العنف الجنسي المتصل بالصراع الذي عادة ما يضر بالفئات الضعيفة للغاية ويمثل تهديدا للأمن وعقبة مستمرة أمام بناء السلام، بما في ذلك في

الحالات التي يتناولها المجلس. إن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي صدّق عليه بلدي، يحدد ستة أنواع من العنف الجنسي بوصفها جرائم مرتكبة ضد الإنسانية. وبناء على ذلك – وإيمانا منها بأنه ينبغي لهذا العنف أن يكون أولوية بالنسب للجهات التي تتعامل مع تحقيق السلام وصونه وبنائه، فضلا عن العاملين في المجال الإنساني – اشتركت شيلي في تقديم القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠). وتمكن تلك القرارات المجتمع الدولي من التركيز على منع وقوع العنف الجنسي والتصدي له في الوقت الحقيقي، وليس مجرد التركيز على التدابير التصحيحية اللازمة.

انطلاقا من إيماننا بجدوى المبادئ التي تقوم عليها تلك القرارات، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام الشامل (S/2010/604) عن هذا الموضوع. ونود أيضا أن نبرز الدور الذي تقوم به السيدة مارغوت فالستروم في الوفاء بولايتها بوصفها الممثلة الخاصة للأمين العام. ونحثها على مواصلة العمل بصورة فعالة وتعاونية وفي الوقت نفسه تجنب الازدواجية في الجهود التي تتناولها ولايات أخرى. كما نشكرها على البعثات الميدانية التي اضطلعت بها ووقفت شاهدا بليغا على ويلات هذه الآفة. وفي ذلك الصدد، شعرنا بالسخط إزاء الانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتكبت في تموز/يوليه وآب/أغسطس. ونحن نعترف بالحاجة الماسة إلى التصدي لهذه الآفة بطرق نموذجية ومستدامة وحسنة التوقيت. كما نحيط علما بالعمل الهام للشبكة المؤلفة من ١٣ كيانا المعنية بالإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع. ونأمل أن تتلقى الشبكة الدعم الذي تحتاج إليه لمواصلة تحسين آليات الإنذار المبكر والوقاية.

تنظر شيلي نظرة إيجابية إلى التوصيات التالية في التقرير. التوصية الأولى هي دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى تبادل المعلومات ذات الصلة مع المجلس ولجان الجزاءات ذات الصلة التابعة له.

أما التوصية الثانية فهي تقييم مدى ملاءمة فرض الجزاءات واتخاذ التدابير الأخرى ذات الصلة من جانب لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، مع مراعاة آثارها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

ثالثاً، التقييم الوثيق لجدوى أن يُدرج في مرافق التقرير السنوي قوائم بأسماء الأطراف المسؤولة عن العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن كأساس لانخراط أكثر تركيزاً مع الأطراف. وفي هذا الصدد، نعتقد أن عمل المجلس بشأن الأطفال والصراع المسلح يمكن أن يستخدم دليلاً.

رابعاً، دعوة الأطراف في حالات الصراع المسلح المدرجة في جدول أعمال المجلس إلى أن تقطع على نفسها تعهدات معينة ومحددة زمنياً لإنهاء كل أعمال العنف الجنسي، بما في ذلك إعطاء أوامر واضحة من خلال التسلسل القيادي.

خامساً، دعم جهود منظومة الأمم المتحدة لإنشاء ترتيبات للرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالعنف الجنسي المرتبط بالصراع؛ وتعزيز مشاركة كل المعنيين في تحليل المعلومات، بما في ذلك الاتجاهات والأنماط ومؤشرات الإنذار المبكر؛ وتقييم وتحديد الإجراءات المستهدفة ضد مرتكبيه والاستجابات البرنامجية تجاه الناجين.

وأختتم بياني بتوجيه الشكر إلى رئاسة المجلس لهذا الشهر، الولايات المتحدة، على عقد هذه المناقشة، ودعوة المجلس إلى الانخراط بشكل حاسم في تنفيذ القرار الذي أيدته شيلي مع القرار الأم ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أعددنا لتنفيذه بالفعل خطة عمل وطنية. ونرى أن هذا التنفيذ لن يكون

ملموساً إلا إذا ألزمنا أنفسنا بعمل منسق وبالمساءلة فيما يتعلق بالوقاية والمشاركة والحماية، مع وضع كل أصحاب المصلحة المعنيين في الحسبان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد ليغليسيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وبما أن هذه المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن بصفتي الممثل الدائم الجديد لإسبانيا، أود أولاً أن أعرب عن امتناني للفرصة التي أتيحت لي للاشتراك في هذه المناقشة.

إن العنف الجنسي في حالات الصراع، شأنه شأن العنف القائم على أساس نوع الجنس، ظل لفترة أطول من اللازم يناقش في نطاق ضيق. وفي تقريره (S/2010/604) بشأن تنفيذ القرارين ١٨٠٢ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، يؤكد الأمين العام أن العنف الجنسي الذي يستخدم كسلاح للحرب يمكن أن يصبح نمط حياة يستمر حتى بعد انتهاء الصراع. وفي أحيان كثيرة، لا يظهر هذا العنف في العلن، ومن ثم يلقى الحماية لأنه يعتبر جانباً له خصوصيته في العلاقات بين الأشخاص. ومع ذلك، لا يمكن أن يغيب عن بالنا أنه جريمة حرب، جريمة ضد البشرية وانتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

ويزداد الموقف سوءاً بالإفلات من العقاب الذي يتمتع به كثير من مرتكبي تلك الجرائم، مما يسمح بإطالة أمد المشكلة بمرور الوقت ويحول دون مكافحتها على نحو فعال، وذلك أمر غير مقبول. ومكافحة الإفلات من العقاب ينبغي أن تكون أولويتنا الرئيسية، ولا بد أن تجرى المحاكمات بشأنه في المحافل الملائمة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

ومجموعة المعايير التي أنشأتها القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، إلى جانب القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) الذي اتخذه المجلس بالأمس، هي الأداة الرئيسية لمكافحة العنف الجنسي في الصراع. والهيكل المؤسسي الجاري وضعه، الذي تقوده الممثلة الخاصة السيدة مارغوت فالستروم، أساسي الأهمية أيضاً. ومع ذلك، وكما تبين من المناقشة المواضيعية التي عقدها مجلس الأمن (انظر S/PV.6411) في مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن مجموعة المعايير لن تكون كافية ما لم تطبق الإجراءات وتنفذ. والقرار الجديد ينبغي أن يقود الأمم المتحدة برمتها إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع بحزم أكبر، مع كفالة التنسيق التام لأنشطة مختلف الهيئات والكيانات ذات الصلة، بما فيها جهاز الأمم المتحدة الجديد المعني بشؤون المرأة، بالطبع.

ووفدي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، وقد شارك في تقديم القرار المقدم إلى المجلس. وحكومة بلدي أيضاً تؤيد جدول أولويات الممثلة الخاصة، وترى أن من الأهمية بمكان أن يستمر تدريب حفظة السلام على مكافحة العنف الجنسي وتوطيد الهيكل المؤسسي المنشأ في القرارات، مع ضمان توفير التمويل اللازم.

وحكومة بلدي بصدد استكمال المراجعة الثانية لخطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، بغرض مواءمتها مع أحكام قرارات مجلس الأمن الأخيرة. وتوسيع نطاق أحكامها فيما يتعلق بالعنف الجنسي في الصراع. وفي هذا الصدد، يسرني أن أبلغ المجلس بإجراءات ثلاثة اتخذناها مؤخراً.

أولاً، وبالتعاون مع حكومة هولندا، أطلقنا تدريباً مدنياً – عسكرياً مشتركاً بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس وحماية المدنيين، كما ذكر الممثل الدائم لهولندا في بيانه أمس. ثانياً، وجه المجتمع المدني أنشطة صناديق

التعاون الإسبانية إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع في كولومبيا وبيرو وإكوادور والبرازيل. أخيراً، وفي حزيران/يونيه، عدل القانون الجنائي الإسباني ليشمل عقوبة محددة لأولئك الذين ينتهكون الحرية الجنسية لشخص يتمتع بالحماية في سياق صراع مسلح.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يستمر في مكافحة العنف الجنسي في الصراع على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويجب وضع حد لإفلات المرتكبين من العقاب وتقديم التعويض المناسب للضحايا، وضمان أن يصبحوا عناصر للتغيير والسلام. ويمكن للمجتمع الدولي أن يعول على تعاون حكومة بلدي في هذا الجهد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد تسيسكاراشيفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الثناء عليكم، سيدتي، لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية. وجورجيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في هذه المناقشة.

وترحب جورجيا باتخاذ القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠)، وتعتز بأنها شاركت في تقديمه. ونرحب أيضاً بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وبتعيين السيدة باتشيليت كأول رئيس لذلك الجهاز. ونحن مقتنعون بأنه، تحت قيادتها المقتدرة، سيحرز تقدم كبير في حل المشاكل المدرجة في جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من تحقق بعض الإنجازات، وكون أن مسألة حقوق المرأة والسلام والأمن أدرجت في جدول أعمال مجلس الأمن ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة منذ عقد، ندرك جميعاً أنه بقيت هناك تحديات جسيمة في تحويل تلك التطورات الإيجابية إلى نتائج ملموسة. إن النساء والأطفال هم، حقاً، تلك الشريحة من السكان الأكثر تضرراً بالصراعات الحديثة، التي يتأثرون فيها بتدهور ظروفهم المعيشية وحقوقهم الأساسية.

وانتهاك حقوق المرأة أحد السمات الرئيسية للصراعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، سواء في حالات الصراع أو ما بعد انتهاء الصراع. وللأسف، بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ما زالت محنة النساء والفتيات في الصراع المسلح مروعة. ويؤسفنا أن الحرب في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ لم تكن استثناء من ذلك. فقد أسفرت عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك العنف ضد المرأة.

ونظراً للطابع الحساس لتلك الجريمة، لا يبلغ عن حوادث الاغتصاب في معظم الأحيان، خصوصاً في وقت الحرب. مع ذلك، فإن منظمات دولية وغير حكومية مختلفة، من بينها بعثة تقصي الحقائق المستقلة برئاسة الدبلوماسية السويسرية هايدي تغليافيني، سجلت حوادث اغتصاب وتعذيب وتشويه للنساء الجورجيات العرق. وتثبت الحالات الموثقة بما يقطع الشك تورط القوات المحتلة من بلد مجاور وأعوانها في انتهاكات جسيمة لحقوق المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي والمعاملة المهينة، في جملة أساليب أخرى للتطهير العرقي شهدناها في أراضي جورجيا المحتلة منذ أوائل التسعينيات.

وحتى اليوم، فإن حقوق المرأة الجورجية وحرياتها معرضة للخطر في الأراضي المحتلة من جورجيا. ومنظمات حقوق الإنسان والبعثات الدولية ممنوعة من رصد الحالة الإنسانية أو حالة حقوق الإنسان في الأراضي الجورجية المحتلة. ونتيجة عن ذلك، لا تزال هذه الحالة، التي تدهورت، خارجة عن دائرة اهتمام الأمم المتحدة. ومواصلة الحالة الراهنة للأمور لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحملها.

وأخيرا، أود أن أطمئن المجلس على أن جورجيا تؤيد جهود أسرة الأمم المتحدة برمتها لمنع العنف ضد المرأة، وفي نهاية المطاف استئصاله.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مارغوت فالستروم للرد على التعليقات.

السيدة فالستروم (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر الرئيسة على قيادتها المصممة وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية العنف الجنسي المتصل بحالات الصراع. وأرغب أيضا في شكر جميع الممثلين الدائمين والوفود على بياناتهم الداعمة والبنّاءة، وأقول، الملهمة.

باتخاذ القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) أُعطيت لنا الآن الأدوات لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، ولإخضاع الجناة للمساءلة عن طريق: التفحص والضغط الدوليين؛ والآن يجب علينا أن نستعملهما. وتتوقف جودة القرار على تنفيذه. ويقتضي التنفيذ، كما نعرف نحن جميعا، التصميم المستمر والموارد أيضا.

إن فريقي وأنا سنذكر العالم على نحو ثابت بتوافق الآراء الجديد الذي صغناه هنا في مجلس الأمن. إننا سننشر فريق الخبراء المعني بسيادة القانون لمساعدة الحكومات على كسر حلقة الإفلات من العقاب. وسنستعمل منبر مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع لكفالة استجابة منسقة ومتسقة من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنع الأكثر فعالية، واستجابة الحماية السريعة لمؤشرات وأعمدة الإنذار المبكر في العنف الجنسي والدعم الشامل للناجين.

سنواصل القيام في القاعة بتوسيع نطاق أصوات الناجيات من الزوايا التي مزقتها الحرب في العالم. ونحن لن نهدأ. وقد يكون موقفنا متشددا أحيانا. ولكن، بمساعدة المجلس ودعمه المستمر، يمكننا أن نوقف وسنوقف هذه الآفة. لأول مرة سنسمي الجناة وسنفضحهم وسنتعقب أعمالهم بغية منع العنف الجنسي والمعاقبة عليه بوصفه عملا من أعمال الحرب.

منذ نظر المجلس لأول مرة في قضية المرأة والسلام والأمن قبل عشر سنوات، تراقب النساء الآن وينتظرن في جميع أرجاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيدة فالستروم شكرا جزيلا على التعليقات التي أدلت بها للتو، وعلى قضاء الوقت معنا والإصغاء إلى آرائنا وعلى التزامها بهذه القضية.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد تولكاتش (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل جورجيا، أود أن أذكر بأنه، نتيجة لعدوان جورجيا المسلح في ٢٠٠٨، نشأت دولتان مستقلتان – أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا – وبأنه لا توجد قوات محتلة في أرض هاتين الدولتين بهذه الصفة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.